

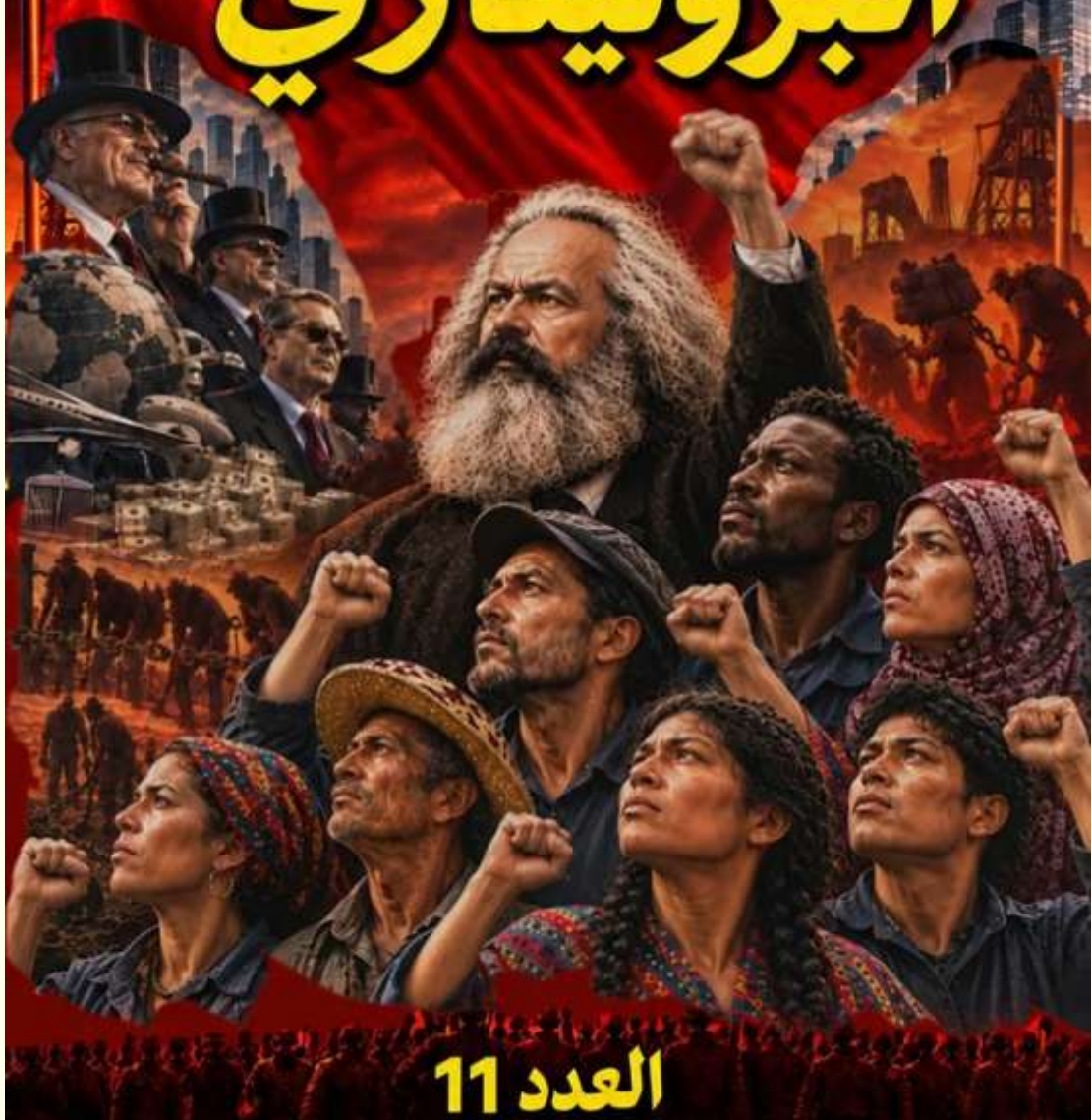
نظرية صراع الطبقات

الجزء الثامن

الإثنية وصراع الطبقات



البروليتاري



العدد 11

نظرية صراع الطبقات

علي محمود
الجزء الثامن

الاثنية و صراع الطبقات

تقديم

عرفت المجتمعات البشرية القديمة منها والحديثة العديد من الإيديولوجيات والممارسات القائمة على اللامساواة الاثنية.

إن اللامساواة الاثنية تظهر كما لو أنها إشكالية بسيطة، وكخطوة أولى في التعريف بالإشكالية، نقف على مصطلح الاثنية:

فما هي الاثنية؟

حسب معجم كامبريدج لعلوم الاجتماع، فإن كلمة الاثنية تنحدر من الكلمة اليونانية اثنوس، وهي أصل إثنيك في اللغات الأوروبية والمعاصرة، ويقصد بها "الشعب" و "الأمة"، و ظهر مصطلح الاثنية في العلوم الاجتماعية الحديثة في نهاية القرن 19، باعتباره وسيلة لمقاربة النزاع الاجتماعي بين الجماعات المحلية و جماعات المهاجرين في أوروبا وأمريكا الشمالية، وغالبا ما يحيل مصطلح اثنية على مصطلح آخر هو العرق، لكنه هناك اختلاف بينهما، فمصطلح "الاثنية" يستعمل للإشارة إلى التعريف و التعبيرات الثقافية لشخص أو لجماعة ما، كملاسه و لغاته، بينما مصطلح "العرق"، يستعمل بشكل عام للإشارة إلى الخصائص الفيزيولوجية و البيولوجية، ككون البشرية و الشكل الظاهري للأشخاص. وبشكل عام فإن مفهوم "العرق" قد فقد مصداقيته في كل العلوم الاجتماعية، ذلك أن أصلنا الاثني لا علاقة له بالبيولوجيا، وبسبب هذه الفرضية البيولوجية المزيفة، انتشر مفهوم العرق مع انتشار الإيديولوجيات الفاشية والنازية والعرقية، وذلك لتبرير الممارسات العدوانية والتمييزية ضد المجموعات الأخرى من البشر، مثلا استعباد الزوج في أمريكا لخدمة زراعة القطن، والقضاء على الهنود اللذين أطلق عليهم اسم ذوي البشرة الحمراء، وذلك لاستيطان أمريكا الشمالية والجنوبية على حد سواء.

أباد الأمريكيون الشماليون القادمون من أوروبا إلى ما أسموه ب "العالم الجديد" ما يفوق 80 مليون من الهنود، ليسيطر "البيض" على شمال القارة الأمريكية.

أما مصطلح "اللامساواة"، فهو يغطي أشكالاً مختلفة من اللامساواة والتي عرفها المجتمع البشري قديماً وحديثاً، ويعني عموماً، أن الجماعات التي تعاني من هذا الاضطهاد لا تتوفر على نفس الحظوظ في الحياة، ونفس الحظوظ في الوصول إلى الموارد البشرية، أو الوصول إلى السلطة أو النفوذ، والحصول على وضعية عادية. بهذا المعنى، تكون اللامساواة الاثنية مانعاً للحصول على تلك المميزات، وذلك في ارتباط مع التعبير الاثني لدى الشخص أو الجماعة، وتتمظهر سياسة اللامساواة الإثنية في انتشار العطالة والتعرض للمتابعات عن طريق نظام العدالة الجنائية، ويتعرض أصحابها للجرائم ويعيشون في سكن غير لائق، ويعيشون مشاكل صحية فيزيولوجية وعقلية، واجتماعياً، كما مؤسساتياً يبعدون عن التعليم.

ويتطرق علماء الاجتماع البورجوازيون باستمرار إلى أسباب هذه اللامساواة الاثنية، ويعتبرونها بنيوية، على اعتبار أن اللامساواة متجذرة في القوانين والسياسات، وفي قواعد المجتمع، ويطلقون على هذه الأمور بشكل عام مصطلح العنصرية المؤسسية، وهي حاضرة في العديد من البنيات المجتمعية، وكلها قائمة على التمييز العنصري، التمييز، حسب معجم السوسيولوجيا المذكور أعلاه، هو "ممارسة اجتماعية تنظم المواقف المسيئة للآخر، كتمييز شكلي أو لا شكلي للمجموعات الاجتماعية". وحسب هذا المعجم، فإن المصطلح يتم وصفه كموقف ثقافي، يتم التعبير عنه ومساندته كتأثير بنيوي.

نشأة العلوم الاجتماعية الحديثة المتصلة بموضوع الاثنية

إن تحليل العلاقات العرقية والاثنية قد شكل منذ مدة طويلة موضوعاً مفضلاً في العلوم الاجتماعية الأمريكية (ويهمنا هنا فقط علم الاجتماع)، فالأمر مفهوم إلى حد ما، فإعمار أمريكا الشمالية كان نتيجة هجرات متوالية قادمة من أوروبا وإفريقيا وآسيا، وهي مجتمعات مازالت مميزاتها قائمة، ثم إن النزاعات العرقية الخاصة بالسكان السوداء معروفة بما يكفي، أما أوروبا، فإن دراسة الأقليات قد تطور بشكل متأخر، بحكم انسجامية السكان، وفي واقع الأمر، تم فرض ذلك على جماعات أقلية، التي تم سحقها وإذابتها. وفي حقيقة الأمر لم يتطور الموضوع إلا بالمجيء المكثف للعمال المهاجرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي هذه الفترة بدأ الاهتمام لدى العلوم الاجتماعية الأوروبية بموضوع النزاعات الاثنية والعنصرية.

لقد خضعت الدراسات المختصة بمسألة الأقليات أو الجماعات الاثنية إلى النظريات والمفاهيم المسيطرة الخاصة بكل مرحلة في العلوم الاجتماعية، و مع استثناءات بسيطة، فقد سيطر على هذه الدراسات، التجريبية والثقافية والوظيفية، وهي خصائص تميز بها التيار البورجوازي المسيطر في العلوم الاجتماعية، ولم يحصل تحول جديد إلا حوالي 1965، حيث بدأت المفاهيم

الماركسية و اللينينية و فكر ماو تدخل ميدان الأبحاث العلمية، بداية في أوروبا ثم بشكل محتشم في الولايات المتحدة، هكذا، برز علماء كبار يستعملون الماركسية في أبحاثهم حول القضايا الاثنية أو العرقية، و نشير هنا إلى دور المجلة الأمريكية "عرق"، التي أصبحت فيما بعد "عرق و طبقة".

و مما ساعد على انتشار الفكر البورجوازي في مجال الأبحاث الاثنية، كون المقالات و الدراسات الماركسية ظلت متفرقة و لم يتم دمجها، و الخاصية الأساسية لهذه الدراسات الجديدة، هو استعمالها لمفهوم صراع الطبقات في مقاربة الإشكالية الاثنية، و قد حاول القيام بهذا التركيب عالمان كنديا بارزان في مجال علم الاجتماع و هما: برنار بيرني و ميخائيل الباز، و كذا جيل لافيني (انظر كتاب "الاثنية و صراع الطبقات") و يهمننا لمن يريد التعمق في نقد النظريات البورجوازية في مجال الاثنية العودة لهذا الكتاب، الذي قام بنقد أبرز شخصيات الفكر البورجوازي في هذا المجال، و خاصة الفصل الذي يحمل عنوان "النظريات البورجوازية".

خلاصة القول، فإن الكتاب أعلاه قام بدراسة النظريات البورجوازية في مجال القضايا الاثنية و العنصرية ضمن إطار زمني و مكاني، ينطلق من دراسة تلك النظريات في الدول الرأسمالية الغربية، معيدا النظر في أسسها و جوهرها، و معتبرا إياها تحاليل إيديولوجية مرتبطة بمصالح البورجوازية الامبريالية في كل بلد، و لم يكتف بذلك، فقد انتقل إلى تطبيق الجانب النظري المتعلق بصراع الطبقات على القضايا الاثنية و العرقية، ذلك أنه لا يمكن تفسير المميزات التاريخية و الحالية لمشكل الهجرة و النزاعات العرقية و الاثنية إلا بالاعتماد على مبدأ صراع الطبقات، فهو الوحيد و الكفيل بتفسير الموضوع علميا و تاريخيا، و قد قدم الكتاب نصائح للتنظيمات الماركسية، تتعلق بالوسائل التي يجب أخذها من أجل تصفية تأثير الإيديولوجيا البورجوازية داخل تنظيمات البروليتاريا و داخل الشعب، و ذلك انطلاقا من وجهة النظر القائمة على مفهوم صراع الطبقات. و انطلاقا من ذلك، يصبح بالإمكان، نظريا و عمليا، القيام بربط بين مظهري النضالات الجماهيرية: الصراع الطبقي و الصراع الاثني، و كلاهما ينتمي إلى جوهر واحد، و من ثمة الابتعاد عن النظريات الثقافية و الهويةتية، التجريبية و الانتقائية و الوظيفية، التي ينهل منها الجيل الحالي من المهتمين بالحقل الثقافي و الاثني في بلدنا.

بالنسبة للماركسية، فصراع الطبقات يرجع إلى النزاع البنيوي بين مختلف الطبقات الاجتماعية، الذي تحركه مصالح مادية مختلفة.

أما بالنسبة للإثنية، فهي مسألة تتعلق بالهوية الثقافية و الانتماء إلى جماعة اجتماعية محددة بعناصر الأصل و اللغة و الدين و التقاليد.

أما تداخل وتقاطع هذين المبدئين، فهو ذو طبيعة معقدة ويخضع لنقاشات واسعة، فبعض المنظرين يبرزون دور الاثنية في تكوين الطبقات، بينما يؤكد آخرون على أهمية الاثنية في التراتبية الاجتماعية، وإمكانية تأجيج أو تعميق اللامساواة الطبقيّة.

حسب ماركس، فصراع الطبقات هو محرك التاريخ في المجتمعات المنقسمة إلى طبقات، حيث تبحث الطبقة المسيطرة عن مصالحها، بينما الطبقة المسيطر عليها تصبو إلى تحررها.

إن الاثنية عنصر هام من الهوية الفردية والجماعية، تساهم في تشكيل الروابط الاجتماعية والعلاقة ما بين الجماعات، وينحو الآن العديد من المنظرين و الأنتروبولوجيين إلى الدفاع عن فكرة تقاطع هويتين الطبقيّة والاثنية. أما العنصرية المنهجية كنظام اضطهادي، فيمكن أن يعزز اللامساواة الطبقيّة وخلق حواجز إضافية بالنسبة للمجموعات الإثنية، التي تشكل أقلّيات.

و يعيش الحقل السياسي عموماً توترات نتيجة النقاشات حول الأولوية، التي يجب أن تعطى لهذا المبدأ أو ذاك، فالبعض يفضل التحليل الطبقي والنظرة الطبقيّة والهوية الطبقيّة، والبعض الآخر يؤكد على الاثنية والهوية الثقافية والعنصرية، وبدأ ينشأ الآن اتجاه يتطور باستمرار، ويرى وجود تداخل بين المبدئين، بل يرى أحياناً في حالات محددة، أولوية الصراع الطبقي والهوية الطبقيّة كرافع ومحرك للصراع الاجتماعي الطبقي، عندما تتفوق المسألة الطبقيّة في المقاربة على المسألة الاثنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشكل الطبقي والهيمنة والسيطرة الطبقيّة داخل تشكيلة اقتصادية - اجتماعية محددة، فالانتماء الطبقي والهوية الطبقيّة تخترق البنية الاثنية نفسها، فأعضاء الاثنية يتوزعون على طبقات اجتماعية بما فيها الكتل الطبقيّة السائدة، ومن موقعهم هذا يمارسون الاستغلال والاضطهاد والقمع على الفئات المسودة من عمال وفلاحين وغيرهم، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والعرقية.

النزاعات الاثنية وصراع الطبقات: محاولة أولية للفهم:

يمكن تعريف جماعة اثنية باختلافها عن الجماعات الأخرى على أساس القومية واللغة أو الدين. إن الأقلية هي جماعة اثنية أو قومية، أعضاؤها يتعرضون للاضطهاد لمجرد كونهم ينتمون لهذه الجماعة. وعموماً فإن الجماعات الاثنية المسيطرة داخل تشكيلة اجتماعية لا تقدم نفسها كجماعة اثنية بل فقط كأغلبية.

وتظهر التحاليل والتعريفات المنبثقة عنها، المطبقة على الجماعات الاثنية، مثل السود في الولايات المتحدة والفرنسيون في كندا وغيرها، ضرورة وضع الأمور في سياقها التاريخي من أجل فهم أحسن للمسألة الاثنية.

إن استعمال معايير الاختلافات الفيزيولوجية والثقافية في إطار الرأسمالية، تعود إلى مرحلة التوسع الاستعماري في القرن 16، ومنذ ذلك الوقت بدأت إشكالية التنوع الإنساني تطرح، وبأهداف محددة أساسها هو ضمان الربح بالنسبة للبورجوازية.

وفي حقيقة الأمر، فإن مصلحة البورجوازية هي التي أدت إلى تبلور النظريات المختلفة حول الاختلاف العرقي والاثني، وفي المرحلة الأولى قامت البورجوازية، وبتحالف مع الإقطاع والملكية، ثم لوحدها بعد ذلك، بمحاولة الزيادة في أرباحها على حساب ساكنة الأرض من غير الأوروبيين. هكذا، وفي مرحلة أولى، تم استعمال التبادل غير المتكافئ مع سكان بعض المناطق، ونهب المناطق المنتجة (حالة الأنكا والأزتيك) وذلك في إطار ما سمي تحقيق التراكم الرأسمالي البدائي، لكن النهب قام بتجفيف مصادر الخيرات و أدى إلى تقلص التبادل بسبب إنتاجية السكان الأصليين، فكان لابد من إيجاد وسيلة من أجل زيادة الخيرات المدارية، فكانت الوسيلة هي العمل الشاق والعبودية في شكله الأقصى، ولأن الكثافة السكانية الأصلية في أمريكا كانت ضعيفة، قام التجار الأوروبيون باستقدام أيدي عاملة إفريقية، محولين إياها إلى عبيد، وبطبيعة الحال ستتدخل الإيديولوجيا لتبرير ذلك، فقام إيديولوجيو البورجوازية بتبرير هذا النقل لساكنة بكاملها وتحويلها إلى عبيد، وذلك عن طريق نشر مجموعة من النظريات، بعضها ديني حول التفوق والدونية العرقية (عرق أسمى: السكان البيض مقابل الملونين).

لقد كان هذا النوع من النظريات والأشكال الإيديولوجية الأولى لتبرير الاستعمال المنهجي لأغراض الربح، لمعايير تقوم على التمييز العرقي، لكن مع التطور التاريخي تطورت هذه النظريات لتأخذ تعبيرات جديدة.

و بالنسبة للولايات المتحدة، توسع تطبيق نظريات الاختلاف الاثني والعرقى ليشمل جماعات جديدة، لقد أصبح هذا الأمر ضرورة، فعندما تطورت الصناعات الرأسمالية في الولايات المتحدة، أصبحت الحاجة كبيرة إلى اليد العاملة، الشيء الذي تولدت عنه موجات هجرة جديدة، فالإيرلنديون بسبب قرارات من الحكومة الانجليزية والمجاعات التي تعرضت لها إيرلندا، سيشكلون أول جماعة هامة من المهاجرين، اللذين سيصلون إلى الولايات المتحدة، و سيتبعهم في ذلك مهاجرون من أوروبا الشرقية، ثم الإيطاليين واليونانيين ثم البورتوريكيين والمكسيكيين.

أما بالنسبة لانجلترا فقد استوعبت هي الأخرى العديد من الإيرلنديين، ثم مهاجرين من أوروبا الشرقية ثم الإيطاليين والبرتغاليين والاسبانيين، ثم جاءت موجات أخرى تشكلت من الهنود والباكستانيين والآتين من جزر الأنتي.

أما فرنسا وألمانيا وسويسرا، فقد عرفت موجات شبيهة مع اختلاف في مصدر المهاجرين.

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً، أن البلدان الأوروبية التي نشأت فيها الرأسمالية قد عرفت مرحلة (مرحلة الرأسمالية التجارية) حيث أن جزءاً من ساكنتها كبير أو صغير هاجر إلى المستعمرات، و قدر العدد ب مليون و نصف عدد الانجليز، اللذين هاجروا إلى المستعمرات بين 1600 و 1800، و لاحقاً، عندما نشأت الصناعة الرأسمالية في هذه البلدان، و خاصة في المرحلة الامبريالية، قام العديد من المهاجرين ينتمون إلى المناطق الأكثر تطوراً بالهجرة إلى هذه الدول، و قد قامت هذه الهجرة الثانية في نفس الوقت مع الأولى، هكذا، و من 1861 إلى 1901، هاجر حوالي 5 مليون من الانجليز و السكوتلانديين بالهجرة إلى المستعمرات، بينما مليونان من المهاجرين الإيرلنديين قد هاجروا إلى إنجلترا، و تدريجياً تغلبت الهجرة الثانية على الأولى.

ثانياً، فإن الجماعات التي هاجرت من المناطق غير المتطورة صناعياً، وكذلك اللذين كانوا هناك، كان من السهل التعرف عليهم (الهنود والسود)، سيتعرضون إلى تمييز قوي من طرف السكان المحليين، و في الولايات المتحدة تتمثل في الجماعة الانجلوساكسونية البروتستانتية.

والآن لنرى كيف يمكن تفسير ذلك؟

لقد كان دافع المهاجرين من الدول الأوروبية التي نشأت فيها الرأسمالية نحو المستعمرات خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، سببه انتزاع أراضي الفلاحين الأوروبيين تحت تأثير الاقتصاد التجاري، و قد قام ماركس بدراسة سيرورة ومراحل هذا التطور في كتابه "الرأسمال".

إن الأمر يتعلق بموجة الهجرة، التي تولدت في القرن 19، والتي انطلقت من المناطق الأوروبية الأقل تطوراً صناعياً نحو الولايات المتحدة، ثم من هذه المناطق و من بلدان "العالم الثالث" نحو البلدان الامبريالية. إن تفسير ظاهرة الهجرة هذه، والتي ابتدأت في القرن 19، يعود إلى التطور الرأسمالي غير المتكافئ على الصعيد الدولي، فبالفعل، فبلدان كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة أنشأت صناعة بدأت تعرف التوسع منذ بدايات القرن 19، خالقة الحاجة إلى اليد العاملة، بينما كانت المناطق الزراعية في أوروبا تعرف أزمة في زراعتها، وتجد صعوبة في وضع قاعدة صناعية، والنتيجة لهذه السيرورات كانت الهجرة من المناطق الزراعية إلى المناطق الصناعية. ومع التوسع الامبريالي في إفريقيا وآسيا، وبعدها تم تحطيم البنيات الإنتاجية والقبلية ما قبل الرأسمالية، بدأ السكان الأصليون بالهجرة إلى البلدان المستعمرة، وتتشكل هذه الهجرة من مظهرين مترابطين: تحرير السكان الأوروبيين من جهة، و من جهة أخرى تحرير الأفارقة والأسويين من علاقات إنتاج

ما قبل رأسمالية، وهو ما يسميه فيليب راي بتحطيم أنماط الإنتاج هاته، ويتعلق الأمر بتحويل لأشكال محلية من الإنتاج لصالح البورجوازية الأوروبية. أما في أوروبا الشرقية والجنوبية، فإن البورجوازية المحلية الضعيفة أصلاً، تكلفت هي نفسها بتدمير العلاقات الإقطاعية، بينما في إفريقيا وآسيا كان التدخل الامبريالي المباشر هو الذي تكلف بذلك. أما المظهر الثاني، فهو حاجة الرأسماليين في البلدان الامبريالية إلى احتياط من اليد العاملة الصناعية المتوفرة بكثرة.

والآن كيف نستطيع تفسير التمييز تجاه الجماعات الاثنية والعرقية؟

لا يمكننا تفسير ذلك بمفاهيم ثقافية، فمنظرو الاثنية (جولان 1972) و إرتيل (1971) يفسران التمييز بما يسميانه ب "الحضارة الغربية"، التي لا تتسامح مع الاختلافات وسطها، وبالتالي تحاول إلغاء الآخر. إن هذه الثقافية مثالية ككل الثقافويات، فلا نستطيع مثلاً تفسير التمييز، الذي يخضع له اليابانيون في الولايات المتحدة بالعودة فقط إلى غرابة عاداتهم، ومن ثمة رفض الحضارة الغربية السماح وسطها بتصرفات مختلفة، ومن ثمة، عن طريق أفكار مسبقة من نوع ثقافي، علماً أن الكاتبان يسجلان واقع أن التمييز يمارس بشكل قوي تجاه الملاكين الزراعيين الصغار، اللذين ووجهوا من طرف مزارعي المنطقة، والملاحظ أن التمييز هو أقل قوة تجاه العمال الزراعيين اليابانيين من الملاكين الزراعيين الصغار اليابانيين.

فإذا كان الرفض التقليدي للآخر بالعودة إلى ما يسمى بالحضارة الغربية، يتم به تفسير التمييز تجاه اليابانيين، فلماذا لا يطبق نفس الشيء ضد كل اليابانيين، كانوا ملاكين أو عمال زراعيين فكلهما يشترك في الثقافة اليابانية، أي الآخر المرفوض. إن هذا التصور الثقافي يضع كمبدأ ثقافي مميز للحضارة الغربية بدون أن يبين الأسس التاريخية المادية والاجتماعية لهذه الحضارة، فإن مصطلح الحضارة الغربية كما استعمله هذان الكاتبان، يضم وقائع تاريخية من نوع اقتصادي وسياسي، وقائع مختلفة. إن مفهوم الحضارة الغربية يوضع كما لو أنه خارج التاريخ، أي كخارج عن الظروف التاريخية، التي أنشأته. أما مصطلح الرفض الثقافي فلا يمكن طرحه هو كذلك بهذا الشكل، بل يجب تفسيره والعودة إلى أسسه المادية. وفي واقع الأمر، فإن هذا الرفض هو نتيجة لتطور الرأسمال الأوروبي وللتوسع الاستعماري، الذي ولده هذا التطور، ومن هنا يجب رفض التفسير الثقافي.

هناك من المدارس التي محورت دراستها للمسألة الاثنية بما يسمى بالتفسير الظرفي، وهو محاولة تقوم على اعتبار التطور الظاهري للظروف الاقتصادية بدون أخذ بعين الاعتبار السيوروات الأساسية، خاصة صراع الطبقات في الرأسمالية، التي هي، في نفس الوقت، أساس الظرفية والتمييز بكل أشكاله المختلفة.

إن "الرفض الثقافي" مرتبط دائماً بـ "الاستغلال الاقتصادي"، فبالفعل، وهذا أمر هام، أن التمييز العرقي والاثني لم يكن له منذ بدايات الرأسمالية سوى هدف واحد، وهو تبرير استعمال السكان من خارج أوروبا الغربية كيد عاملة قابلة للاستغلال، فالرفض الثقافي من طرف الغرب ليس ميزة مستقلة مصدرها "حضارة غربية" غير تاريخية ومفترضة، إنها مظهر إيديولوجي مرتبط بتوسع الرأسمالية، التي نشأت أصلاً في الغرب، وتطورت لاحقاً في أمريكا الشمالية. إنه توسع داخل مناطق يسكنها سكان مختلفون، أغلبهم ليسوا بيضاً ولا مسيحيين، إنه توسع أُملى ضرورة قلب نمط عيش هؤلاء السكان واستعمالهم. إن إطار هذا "الرفض الثقافي" لهؤلاء السكان هو سيرورة متناقضة، فمن جهة، قام على الإدماج الاقتصادي والسياسي المفروض في الرأسمالية، ومن جهة ثانية، استعمالهم للمزيد من الزيادة في الأرباح الرأسمالية، في البداية، عن طريق تبادل البضائع، ثم بعد ذلك عن طريق الإنتاج نفسه.

إن "الرفض الثقافي" يظهر من خلال هذا التحليل، كوسيلة إيديولوجية تبرر استغلال هذه الشعوب، وليس الإقصاء.

إنه في هذا السياق أصبح المظهر الفيزيولوجي والعادات والدين واللغة مستعملاً لتبرير الاستغلال، من هنا فهم الهجرة، قسرية كانت أو طوعية لغير البيض وللأوروبيين الجنوبيين والشرقيين نحو أمريكا وأوروبا الغربية.

إن ما يسمى بالرفض الثقافي الذي يتعرض له المهاجرون في بلدان الهجرة، يجب أن يربط بسياق الرأسمالية في مرحلة الامبريالية، ففي هذه المرحلة، قام الرأسماليون بتركيز للإنتاج وتنويعه، الشيء الذي ألزمهم بإيجاد يد عاملة، ليس فقط من أجل الاستعمال المباشر في الصناعة، بل كذلك كجيش صناعي احتياطي.

إن استعمال الرأسماليين لليد العاملة كما قال ماركس، يتضمن بالضرورة استعمال جزء منها كجيش احتياط. إن جيش الاحتياط هذا، باعتباره جزءاً من فائض السكان النسبي، هو نتاج للرأسمالية، ويأخذ غالباً ثلاثة أشكال: الشكل العائم، ويتعلق بالعمال، اللذين تجرهم الصناعة وتبعدهم في نفس الوقت، والشكل الكامن (الخفي) وقد أدخل فيه ماركس، بشكل أساسي، الفلاحين والمنتجين الصغار، اللذين تم انتزاع وسائل إنتاجهم، الشكل الجامد، ويتعلق بالعمال المؤقتين وبالعاطلين المزمنين والباحثين عن العمل.

ومن الملاحظ أن اليد العاملة الاحتياطية لها تأثيران هامين في صراع الطبقات، فمن جهة، تسمح باعتصار أجور العمال، ومن جهة أخرى، وعن طريق المنافسة التي تخلقها بين العمال، فإنها

تستخدم لتقسيم الطبقة العاملة، فلا يوجد عامل يتوفر على ضمان لشغله بالكامل، وبالتالي سيتعرض باستمرار لتعويضه بعامل أكثر شبابا، وأكثر انقيادا، وبثمن بخس.

والحال أنه منذ بداية القرن 20، وخاصة بالنسبة لأوروبا منذ 1950، فإن احتياطات اليد العاملة التقليدية الداخلية الخاصة بكل بلد، ونعني الفلاحين والصناع والنساء، لم تعد كافية لاحتياجات الصناعة، التي كانت تعرف توسعا، فكان لابد من البحث عن اليد العاملة هناك حيث توجد، هناك حيث وجدت أمريكا منذ زمن طويل في المناطق الزراعية لأوروبا الشرقية و في أوروبا الجنوبية، ثم بعد ذلك في دول العالم الثالث. إن الاستعمال لهذه اليد العاملة قدم ثلاث امتيازات، فهو لا يولد كلفة الصيانة قبل الهجرة، وهو كذلك منقاد وبثمن بخس مقارنة باليد العاملة المحلية.

إن اليد العاملة المهاجرة يجب أن ينظر إليها في هذا الإطار العام القائم على البحث، من أجل الحصول على احتياطي قوة العمل من طرف الرأسماليين في هذه الدول الامبريالية.

إن الجيش الاحتياطي هو الميزة الأساسية لصراع الطبقات في الرأسمالية، وقد جعل ماركس من خلق الرأسماليين ليد عاملة فائضة "القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي"، وإن الهجرة هي ميكانيزم أساسي مستعمل من طرف البورجوازية لضمان حركية وليونة الطبقة العاملة.

أما بالنسبة ل "الرفض الثقافي"، تلك التسمية المغلوطة، لأن الأمر يتعلق باستعمال إيديولوجي في الرأسمالية لمعايير الاختلاف والتمايز الفيزيولوجي أو الثقافي، فالرفض الثقافي كان دائما يخدم كتبرير للاستغلال، ولتوضيح هذا الرأي، يجب تحليل مختلف الجماعات المتميزة ثقافيا وفيزيولوجيا في صراع الطبقات بالدول الرأسمالية.

حالة الزواج في أمريكا:

في مرحلة العبودية، تم استعمال مسألة اللون لوضع الزواج في وضعية العبيد، واستعمالهم في الأعمال الزراعية الخاصة بالقطن، ومن أجل ضمان الاستغلال الأقصى، كان ضروريا الإبقاء على العبودية وضمان استمرارية اليد العاملة، ولذلك سن النظام أنواعا مختلفة من الممنوعات تعزل السود عن المجتمع الأبيض.

إن تبرير وضعية العبد والممنوعات التي تتبعها، تقوم على أساس حجج بيولوجية، خاصة فيما يتعلق بدونية العرق الأسود، وبعد القضاء على العبودية في أمريكا لم تزل هذه الإيديولوجيا المبررة لوضعية العبودية المخصصة للسود، لقد تم الحفاظ على هذه الحجج، وذلك لإبقاء السود في

وضعية طبقية: البروليتاريا الفرعية المدنية المستعملة في الصناعات ذات التكوين العضوي الضعيف للرأسمال، فهي مستعملة هكذا من أجل تقسيم الطبقة العاملة.

إن ما يميز الزوج الأمريكيين بعد القضاء على العبودية و إلى يومنا هذا، هو وضعية البروليتاريا الفرعية و الفلاحون الفقراء، و هنا لابد من تسجيل ملاحظة حول النقابات في أمريكا و أوروبا، التي ساهمت بدورها في هذا العزل، و في هذه الحالة أيضا تستعمل حجة لون البشرة، هذا الذي استعمل قبل الحرب الأهلية الأمريكية سيستعمل كذلك بعد 1866، و لم تكن الحرب الأهلية نفسها سوى محاولة لإدماج الجنوب، حيث النظام العبودي يعرقل التطور الرأسمالي، و ذلك في الرأسمالية الصناعية، التي كانت قواعدها متركزة فيما يسمى بانجلترا الجديدة (انظر ماركس حول الحرب الأهلية الأمريكية)، و لذلك شكلت الحرب الأهلية قطيعة فعلية لتطور علاقات الإنتاج في الجنوب.

وحول سؤال لماذا استمرت الإيديولوجية العبودية حتى بعد القضاء على العبودية في الجنوب، ذلك أن النفعية الاقتصادية للزوج في زراعة القطن في الجنوب، و نفعيتهم الاقتصادية و السياسية كيد عاملة احتياطية في الشمال قد جعل غير ممكن اتخاذ قرارات حكومية تواكب نهاية العبودية.

إن غياب قرارات حكومية المرتبطة بالطابع الطبقي للدولة الأمريكية، كان من آثاره حماية مصالح الرأسماليين الصناعيين، و كذلك الملاكين العقاريين، و ذلك عبر الزيادة في الأرباح و في الربح، و تقسيم الطبقات المستغلة على أساس عرقي.

حالة الصينيين واليابانيين

لقد استعملت المظاهر الفيزيولوجية و العادات ضد اليابانيين و الصينيين في الولايات المتحدة الأمريكية، فكان هناك منع لليابانيين من أن يصبحوا ملاكين للأراضي التي يزرعونها، و وضع الصينيون في وضع العبودية، التي كانت تمارس عليهم في أورش السكك الحديدية.

حالة الكيبك في كندا

لقد مرت كيبك الكندية من مرحلتين في تاريخها، في المرحلة الأولى عاشت تحت تأثير النظام الفرنسي القديم 1608 - 1760، و قد استعمل ممثل النظام اللغة الفرنسية و الدين الكاثوليكي و العادات للحفاظ على سيطرتهم على الشعب الكندي الفرنسي، و كذلك، و من أجل احتلال مكانة سياسية داخل الطبقة الجديدة المسيطرة ذات الأصول الأنجلوفونية، و كان هناك تقارب بين ممثلي النظام الفرنسي القديم و بين الإداريين الانجليز اللذين ينحدرون من طبقة النبلاء الصغار المرتبطين بالأرض، لكن ابتداء من 1810 و بعد تمرد 1837-1838 تم استعمال اللغة و الدين

من طرف بورجوازية صغيرة فرنكوفونية متدينة و رجعية، مرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية في محاولة للانفصال عن حكم الإداريين الانجليز و الإداريين الفرنسيين، و تحقيق جمهورية مستقلة، و هذا أول استعمال قومي للواقع الفرنسي في كندا. وقد استعملت البورجوازية الكندية الفاض السكاني الزراعي الفرنسي في كندا كقوة عمل صناعية رخيصة، وهذا وضع ما زال مستقرا لحد الآن، إن هذا الاضطهاد القومي الخاص، هو الذي ولد محاولة تاريخية ثانية من طرف البورجوازية الصغيرة الفرنكوفونية لكي تصبح طبقة مهيمنة في جمهورية مستقلة للكيبيك. ومنذ 1960، استعملت مختلف الجماعات السياسية، ومنها الحزب الكيبيكي مسألة الاضطهاد القومي، من أجل تعبئة الشعب في ظل مشروع للاستقلال تحت قيادة بورجوازية.

و من الملاحظ، أن هناك في الحالة الكيبيكية مظهران هامان لمسألة الأقليات: من جهة، استعمال لمعايير التمايز من أجل خلق يد عاملة رخيصة، ومن جهة أخرى، استعمال لنفس المعايير من طرف بورجوازية صغيرة اثنية تطمح إلى أن تسمح بورجوازية.

و في الحالة الكندية هناك مثال آخر، فهناك استعمال لمهاجري أوروبا الشرقية في غرب البلاد، بهدف واضح، هو الإبقاء على الأجور العمالية منخفضة، وتقسيم الطبقة العاملة، وفي هذا الاستعمال، استغلت القومية المختلفة لهؤلاء لتبرير استعمالهم هذا.

حالة أوروبا الغربية

تظهر تجربة أوروبا الغربية، أن المهاجرين قد استعملوا كيد عاملة في القطاعات الاقتصادية، التي لا يمكن أن تستمر إلا بأجور منخفضة. وقد كان من نتائج هذا الاستعمال، أن تم الحد من الزيادة في الأجور الصناعية، كما ساهم ذلك في تقسيم الطبقة العاملة.

إن هذه الأمثلة المقدمة أعلاه، لكافية لطرح دقيق لإشكالية معايير التمايز و الاختلاف الاثني و العرقي، وكذلك لوضعية الأقليات، علما أن مسألة القومية، بمعناها الضيق، كمميزات مرتبطة بأمم خاصة، هي مرتبطة بتطور الرأسمالية، باعتبار أن الأمة هي إطار قومي تراي و سياسي لتشكيلات اجتماعية، حيث يسيطر نمط الإنتاج الرأسمالي، و في الحالة التي تهمننا هنا، يتعلق الأمر بقوميات من أصول خارجة عن المجتمع المستقبل، و في هذه الحالة نفسها، يمكن القول أن معايير تعريف الأقليات هو سابق على اندماجها في المجتمع الرأسمالي الذي يستقبلها.

وعموما، لا يمكن تطبيق تفسير واحد ومعقد على كل الحالات، إلا إذا أخذ بالاعتبار مفهوم صراع الطبقات في المجتمع الرأسمالي المستقبل. إن الشرط الوحيد الذي يجب وضعه كمبدأ تحليلي هو

صراع الطبقات، الذي يشكل التناقض الرئيسي في المجتمعات الرأسمالية، وبه، فإن المظاهر المذكورة أعلاه يمكن تفسيرها.

لقد عالجتنا إشكالية المسألة الاثنية داخل الدول الرأسمالية الكبرى من باب الكشف عن الأوهام الإيديولوجية، التي يروج لها علم الاجتماع البورجوازي في أمريكا وأوروبا، ومن جهة ثانية، الكشف عن الأدوار التي تقوم بها الإيديولوجيا السائدة في هذه الدول، باستعمالها المسألة الاثنية لتقسيم الطبقة العاملة و ضرب وحدتها، و في خلفية اهتمامنا، نستحضر واقع جل المهتمين بالمسألة الاثنية في بلدنا و في بلدان العالم العربي و "العالم الثالث" عموماً، يستقون نظرياتهم و إيديولوجيتهم من هؤلاء المنظرين، دون إدراك لتفاهة نظرياتهم و عدم علميتها و موضوعيتها، و قد أكدنا على أهمية اعتماد مفهوم صراع الطبقات لمعالجة المسألة الاثنية، لأنه الوحيد الذي يسمح بفهمها و سبر غورها، و الحال، أن أغلب المهتمين بالمسألة الأمازيغية في بلادنا، يستبعدون هذا المنهج القائم على نظرية علمية تدرس التشكيلات الاجتماعية و أنماط الإنتاج و تمفصلاتها، و تدرس التاريخ باعتباره تعاقباً لهذه التشكيلات و الأنماط الإنتاجية، فليس هناك هوية سمردية ثابتة عبر التاريخ أو ما فوق التاريخ، الشيء الذي يؤدي إلى التعصب و الشوفينية و قراءة التاريخ بالمقلوب.

إن هذه النظرية التي تعتمد المنهج العلمي للمقاربة التاريخية يطلق عليها المادية التاريخية والتي أسسها كارل ماركس و فرديريك إنجلز.

إن معالجتنا للمسألة الاثنية كما جاء أعلاه، لم يكن المقصود منه معالجة المسألة في شموليتها، فهذا يحتاج إلى دراسة معمقة جداً، خاصة أن المسألة الاثنية ذات صلة قوية بالمسألة القومية، و نشأة الأمم الحديثة عبر مسار طويل، في مجال جغرافي و تاريخي مختلف، إن "العالم الثالث"، الذي كان يتشكل من المستعمرات و شبه المستعمرات إبان الحقبة الاستعمارية، و ما نشأ عن ذلك من إشكالات اثنية و قومية ما زلنا نعيش نتائجها إلى يومنا هذا، و في المغرب نشأت المسألة الاثنية الثقافية الأمازيغية، في احتكاك مع الدخول الاستعماري للمغرب، و الذي لا يمكن إنكار استعماله للمسألة من باب تقسيم الشعب المغربي، و الاستحواذ على خياراته و إمكانياته عبر استعداد الأمازيغ ضد العرب، و نحن هنا لا ندخل في المناقشة قبل أن نستوفي كل شروطها المعرفية و العلمية و المنهجية، الشيء الذي نعد به القراء بالتطرق إليه لاحقاً في دراسة متمكنة و مستقلة.

وبالعودة إلى موضوعنا، وباستعراض للمعطيات، التي قدمناها حول واقع الإثنيات في الدول الرأسمالية الكبرى يمكننا استخلاص بعض النتائج:

أولاً، بعد عشرات السنين من الهجرة لم تستطع أية أقلية اثنية أن تصبح ذات تمثيلية بما يكفي داخل الفئة المهيمنة للطبقة المسيطرة في الدول الرأسمالية الكبرى.

ثانياً، إن أغلب أعضاء الجماعات الاثنية المشكلة للأقليات قد عانوا من التمييز الاثني والعنصري عندما كانوا يشكلون جزء من البروليتاريا.

ثالثاً، إن التمييز مورس بقوة أكبر ضد الجماعات التي كانت تشكل البروليتاريا والبروليتاريا الفرعية، مثال الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً، لقد استعملت الأقليات والمهاجرون من أجل تخفيض الأجور وتكسير الإضرابات، وتقسيم الطبقة العاملة.

خامساً، لقد قامت النقابات، وخاصة في أمريكا الشمالية بممارسة التمييز ضد أغلب الأقليات.

سادساً، لقد مورس التمييز كذلك في الوسط القروي، إما بمنع انغراس المزارعين، حالة اليابانيين في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الحفاظ على يد عاملة زراعية رخيصة، حال السود والمكسيكيين والهنود الحمر واليابانيين في الولايات المتحدة.

سابعاً، تقوم الرأسمالية في الدول الرأسمالية الكبرى بتأجيج الصراع بين مختلف الاثنيات.

ثامناً، وفي دفاع عن النفس، وكرد فعل ضد الاضطهاد، وأحياناً عن طريق دور للبورجوازية والبورجوازية الصغيرة الاثنية، حاولت هذه الجماعات أن تنظم نفسها، واستطاعت أن تحمي ثقافتها الخاصة.

تاسعاً، إن هذه الثقافة ومعايير العرق واللغة والدين قد استعملت كتبرير للتمييز والاضطهاد.

عاشراً، بعض الأقليات، خاصة اليهود واليابانيين، استطاعوا "النجاح" اقتصادياً حسب معايير الإيديولوجيا الأمريكية، لكن دون أن يستطيعوا الاندماج في الفئة المهيمنة للطبقة المسيطرة (بالنسبة لليهود على الأقل إلى حدود الثمانينات من القرن الماضي).

إن المبررات التي تصوغها الإيديولوجيا السائدة في الدول الرأسمالية الكبرى، هدفها هو التغطية على الواقع الفعلي للطبقات في المجتمعات الرأسمالية، بمعنى آخر، التغطية على صراع الطبقات الذي في سياقه، يحاول الرأسماليون الإبقاء على ظروف الاستغلال والزيادة في التراكم والربح. إن الإيديولوجيا المسيطرة تحاول طمس المصالح المشتركة لمجموع البروليتاريا، و عن طريق هذه الوسيلة، فإن الطبقة المسيطرة تقوم بتقسيم البروليتاريا حسب مجموعة من الفئات

(المستخدمون، العمال المؤهلون و المتخصصون و العمال اليدويون، العاطلون) وكذلك حسب اعتبارات أخرى اثنى و جنسية و دينية، و ذلك بالتأكيد على التمايزات، التي هي موجودة بالفعل، لكنها ثانوية مقارنة بالمصالح المشتركة لمجموع البروليتاريا، و إن التأكيد على هاد الاعتبارات الأخيرة قد استعمل للحفاظ على الجيش الاحتياطي للطبقة العاملة، الشيء الذي ساهم في تدهور الظروف العامة للعمل لمجموع البروليتاريا.

و من المعروف أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والعديد من النقابات الأمريكية والأوروبية، قد ساهمت في دعم البورجوازية في مجهوداتها لتقسيم الطبقة العاملة، وذلك بمشاركتها في حملات الإقصاء العنصري، هذه الأحزاب وهاته النقابات، قد انحرفت عن الدفاع الفعلي عن مصالح البروليتاريا من أجل التعاون مع الطبقة المسيطرة، وحماية المصالح الاقتصادية للأرستقراطية العمالية.

إن الإيديولوجيا المسيطرة المدعومة من طرف النقابات، قد ساهمت في تأجيج العداء بين الأقليات، وكانت النتيجة، أن أصبح التأكيد على النجاح الفردي أو "القومي"، أي تحسين ظروف الحياة لأعضاء الجماعات الأقلية، ومن ثمة، إضعاف الوعي الطبقي والتنظيم الطبقي للعمال، وبالانخراط في صراعاتهم الداخلية، التي تؤججها الإيديولوجيا المسيطرة، نسي العمال مصالحهم الاقتصادية والسياسية الأساسية.

المراجع

- "الاثنية وصراع الطبقات"، برنار برني، ميخائيل البازو جيل لافيني (صدر الكتاب - الدراسة ضمن مجلة "الانترولوجيا والمجتمعات"، التي نشرت ملفا تحت عنوان "الأقليات الاثنية والقوميات، 1978، المجلد 2، العدد 1)

- "حول الحرب الأهلية"، كارل ماركس

- "النقاش حول العلاقات بين الوعي الطبقي والوعي القومي في الكيبك من 1960 إلى 1976"، صدر في مجلة الانترولوجيا والمجتمع، المجلد 2، عدد1، شارل هلاري

- "الطبقة والاثنية"، مجلة "الانترولوجيا والمجتمعات"

علي محمود